الخميس، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠

اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب – ٢٠١٠

منظّمة العمل الدوليّة تحذّر: الأزمة الاقتصادية العالمية أدّت إلى تفاقم قياسي للبطالة

بيروت (أخبار م ع د) – سجّل معدّل البطالة العالمية لدى الشباب أعلى مستوياته، ومن المتوقع أن يرتفع خلال العام ٢٠١٠، بحسب تقرير جديد صادر عن منظّمة العمل الدوليّة، ليصادف مع إطلاق السنة الدولية للشباب[1] في ١٢ آب/أغسطس.

ويُظهر تقرير منظّمة العمل الدوليّة بعنوان *"اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب للعام ٢٠١٠"* أنّه من بين ٦٢٠ مليون شاب ناشط اقتصاديًّا ضمن الفئة العمرية المتراوحة بين ١٥ و٢٤ عامًا، بات ٨١ مليون منهم في حالة البطالة في نهاية العام ٢٠٠٩، وهذا الرقم هو الأعلى حتى الآن بحيث يفوق المعدّل المسجّل في العام ٢٠٠٧ بـــ٧،٨ مليون شاب عاطل عن العمل. وبالتالي، ارتفع معدّل بطالة الشباب من ١١،٩ بالمئة في العام ٢٠٠٧، إلى ١٣،٠ بالمئة في العام ٢٠٠٩.

ويضيف التقرير أنّ هذه الاتجاهات سيكون لها "تبعات خطيرة على فئة الشباب مع انضمام الداخلين حديثًا إلى سوق العمل إلى صفوف العاطلين عن العمل مسبقًا" ويحذّر التقرير من أزمة إرث "الجيل الضائع" المؤلّف من شباب تسرّبوا من سوق العمل فاقدين أي أمل بالتمكن من العمل لتأمين عيش لائق.

ووفقًا لتوقعات منظّمة العمل الدوليّة، قد يتفاقم معدّل البطالة العالمية لدى الشباب صعودًا في خلال العام ٢٠١٠، ليبلغ ١٣،١ بالمئة، كي يعود ويسجّل انخفاضًا طفيفًا في العام ٢٠١١ يبلغ ١٢،٧ بالمئة. كما يشير التقرير إلى أن معدّلات البطالة لدى فئة الشباب أثبتت تأثرّها بالأزمة الاقتصادية أكثر من معدّلات البطالة لدى فئة الراشدين، وأن إمكانية انتعاش سوق عمل الشبان والشابات تتخلّف وراء إمكانية انتعاش سوق العمل لدى الراشدين.

وجاء في التقرير أن أثر الأزمة على الشباب في بعض الاقتصادات الناشئة وفي تلك المتقدّمة النمو، يتجسّد في ارتفاع نسبة البطالة وفي المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالإحباط والتوقف عن العمل لفترة طويلة.

ويشير تقرير منظمة العمل الدوليّة إلى أنه في الاقتصادات النامية، حيث يعيش ٩٠ بالمئة من الشباب، تُعتَبَر هذه الفئة أكثر عرضة للبطالة الجزئية والفقر. وأما في البلدان المنخفضة الدخل، فإن أثر الأزمة الاقتصاية أكثر ما يُتَرجم في تقليص ساعات العمل وتخفيض الأجور للقلائل الذين احتفظوا بالوظائف المدفوعة الأجر والرواتب، وفي زيادة الوظائف الهشّة في اقتصاد غير نظامي متفاقم الاكتظاظ.

---

[1] زيارة الموقع الإلكتروني: http://social.un.org/youthyear

ويقدّر التقرير أن ١٥٢ مليون شابًّا أو حوالى ٢٨ بالمئة من مجموع العاملين الشباب في العالم، ظلّوا يعانون فقرًا مدقعًا في أسر معيشية تكافح للبقاء بأقل من ١،٢٥ دولار أميركي يوميًّا للشخص الواحد في العام ٢٠٠٨.

وحسب مدير عام منظمة العمل الدولية خوان سومافيا "فان الأزمة تجتاح حياة الفقراء اليومية في البلدان النامية. فتهدد آثار الأزمة الاقتصادية والمالية بتفاقم العجز الموجود في العمل اللائق لدى الشباب. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الشبان الفقراء الكادحين واستمرت دورة كدح الفقراء لتمتد على مدى جيل آخر على الأقل".

ويفسّر تقرير منظمة العمل الدولية كيفية تأثير البطالة والعمل الجزئي والإحباط سلبيًّا على الشباب على المدى البعيد، مساومًا بآفاق عملهم المستقبلي. كما تسلط الدراسةُ الضوءَ على ثمن الفراغ والبطالة الذي يدفعه الشباب غاليًا وتعتبر أن "المجتمعات تفقد استثمارها في التعليم، والحكومات تفشل في الحصول على المساهامات في أنظمة الضمان الاجتماعي فتُضطرّ إلى زيادة الإنفاق على الخدمات العلاجية".

ويعبّر السيّد سومافيا قائلاً "إن الشباب هم روّاد التنمية الاقتصادية. وإن التخلّي عن هذه القوّة ما هو إلّا تبديد وخسارة اقتصادية من شأنه أن يقوّض الاستقرار الاجتماعي. فالأزمة تتيح أمامنا فرصة إعادة تقييم الإستراتيجيات لمعالجة السلبيات الخطيرة التي تواجه الشباب لدى دخولهم سوق العمل. ولا بدّ من التركيز على استراتيجيات شاملة ومتكاملة تجمع بين سياسات التعليم والتدريب من جهة وسياسات التوظيف المستهدِفة للشباب من جهة أخرى".

وأضاف السيد سومافيا "تطلق منظمة الأمم المتحدة اليوم السنة الدولية للشباب. وسنتمكّن، من خلال التفاهم المشترك ومواضيع الحوار المطروحة هذا العام، من توليف سياسات قابلة للاستمرار، ومستجيبة لحاجات الشباب وتوقهم إلى العمل اللائق".

الاستنتاجات الرئيسية في اتجاهات سوق عمل الشباب على المستوى العالمي

- بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، تفاقمت بطالة الشباب بزيادة ٧،٨ مليون (١،١ مليون في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، و٦،٧ مليون في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩). وبالمقارنة مع فترة العشر سنوات السابقة للأزمة الحالية (أي من العامين ١٩٩٦/١٩٩٧ وصولاً إلى العامين ٢٠٠٦/٢٠٠٧)، ازداد عدد الشباب العاطلين عن العمل بمعدّل ١٩١ ألف شاب بالسنة الواحدة.

- ارتفع معدل بطالة الشباب العالمي من ١١،٩ إلى ١٣،٠ بالمئة بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وبين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ارتفع هذا المعدل بنقطة مئوية واحدة مسجّلاً التغيّر السنوي الأكبر على مدى عشرين سنة من الإحصاءات العالمية المتوفّرة، وعاكِسًا اتجاه معدلات بطالة الشباب المتراجع السائد في فترة ما قبل الأزمة، منذ العام ٢٠٠٢.

- بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ارتفع عدد الشباب العاطلين عن العمل بنسبة ٩،٠ بالمئة، مقابل زيادة بنسبة ١٤،٦ بالمئة في عدد الراشدين العاطلين عن العمل. لكن في ما يخصّ معدّلات البطالة، ظهر أن أثرها على الشباب يفوق أثرها على الراشدين. فقد ارتفع معدل الشباب نقطة مئوية واحدة مقابل ٠،٥ نقطة لمعدّل الراشدين في فترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

- في العام ٢٠٠٨، شكّل الشباب ٢٤ بالمئة من فقراء العالم الكادحين، مقابل ١٨،١ بالمئة من البطالة العالمية الإجمالية.

- تواجه الشابات صعوبة أكبر من الشبان في إيجاد عمل. وقد سجل معدل البطالة لدى الشابات في العام ٢٠٠٩ نسبة ١٣،٢ بالمئة بالمقارنة مع معدل البطالة لدى الشباب الذكور الذي سجّل بدوره ١٢،٩ بالمئة (وهذه فجوة ٠،٣ نقطة مئوية، وقد سُجِّلت الفجوة ذاتها بين الجنسين في العام ٢٠٠٧).

- تُظهر الإسقاطات الحاجة إلى فترة انتعاش أطول لدى الشباب بالمقارنة مع الراشدين، ولا يتوقع انخفاض معدلات بطالة الشباب قبل العام ٢٠١١. وتتوقع منظمة العمل الدولية زيادة مستمرة في بطالة الشباب العالمية لتبلغ ذروتها وتصل إلى ٨١،٢ مليون شاب، ومعدل ١٣،١ بالمئة في العام ٢٠١٠. أما في السنة التالية، فمن المتوقع انخفاض عدد الشبان العاطلين عن العمل ليبلغ ٧٨،٥ مليون ومعدّل ١٢،٧ بالمئة. في حين يرتفع معدّل البطالة لدى الراشدين في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٤،٩ بالمئة لينخفض ٠،١ نقطة مئوية في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ (فيبلغ ٤،٨ و٤،٧ على التوالي).

الاتجاهات الإقليمية

- ارتفعت معدّلات بطالة الشباب ٤،٦ نقاط مئوية في البلدان المتقدمة النمو ودول الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، و٣،٥ نقاط مئوية في وسط وجنوب شرق أوروبا (الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروربي) واتحاد الدول المستقلة. إشارة إلى أن هذه الزيادة السنوية في معدلات بطالة الشباب هي أعلى من أي معدلات أخرى في العالم. أما معدل بطالة الشباب في البلدان المتقدمة النمو ودول الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٩ والذي بلغ ١٧،٧ بالمئة، فهو المعدّل الأعلى الذي تشهده المنطقة منذ توفّر الإحصاءات الإقليمية (أي منذ العام ١٩٩١).

- تشكل النساء الفئة الأكثر تأثرًا بالبطالة في غالبية مناطق العالم باستثناء البلدان المتقدمة النمو ودول الاتحاد الأوروبي، حيث الشباب الذكور هم الأكثر تأثرًا. فبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، بلغت نسبة زيادة معدل البطالة لدى الشباب الذكور ٦،٨ نقاط مئوية مقابل ٣،٩ نقاط مئوية لدى الشابات.

- في بعض الدول كإسبانيا والمملكة المتّحدة، تفاقمت مشكلة التوقف عن العمل في صفوف الشباب في خلال السنة التي شهدت الأزمة. وقد تأتّى عن هذه الحالة المزيد من الإحباط، فيما دفع تفاقم البطالة ببعض الشبان إلى التوقف عن البحث عن عمل.

- في الاقتصادات النامية، تضيف الأزمة الاقتصادية المزيد من الشباب إلى صفوف الوظائف الهشّة والقطاع غير النظامي. والدليل القاطع على هذه الزيادة يكمن في أميركا اللاتينية حيث ارتفع عدد العمال الذين يعملون على حسابهم الخاص بنسبة ١،٧ بالمئة وعدد العمال المساهمين من الأسرة بنسبة ٣،٨ بالمئة. كما شهدت المنطقة زيادة في حصة المراهقين العاملين في القطاع غير النظامي أثناء الأزمة.

- من المتوقع حدوث تحسنات طفيفة بالمقارنة مع سنوات الذروة في البطالة (سنة ٢٠١٠ بالنسبة لغالبية البلدان) في غالبية أقطاب العالم باستثناء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يُتوقع استمرار ارتفاع معدلات بطالة الشباب في العام ٢٠١١. أما الانخفاض الأكبر في معدلات بطالة الشباب (نقطة مئوية واحدة) فمن المتوقع تسجيله في وسط وجنوب شرق أوروبا (الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وكومنولث الدول المستقلة. وفي الاقتصادات المتقدّمة النمو ودول الاتحاد الأوروبي من المتوقع تسجيل انخفاض في معدلات بطالة الشباب بـــ ٠،٩ نقطة مئوية في العام ٢٠١١ بالنسبة إلى السنة المنصرمة، غير أن معدل البطالة المتوقع والذي يبلغ ١٨،٢ بالمئة سيظل ارتفاعه منقطع النظير نسبة إلى فترة ما قبل الأزمة (أي في فترة ١٩٩١-٢٠٠٧).

****